أُسكتت أصواتهم وضُللوا

حرية التعبير في خطر في ظل تفشي وباء فيروس كوفيد-19

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2021
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 30/4751/2021
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *" مصادر العدوى" لأنطونيو رودريغيز*
© Antonio Rodríguez

منظمة العفو الدولية

الملخص التنفيذي

تعرّض الحق في حرية التعبير للاعتداء عالمياً في سياق تفشي وباء فيروس كوفيد-19، ما زاد من الأخطار التي تسببها على أزمة الصحة العامة. إن الحق في حرية التعبير - ومن ضمنه طلب شتى أنواع المعلومات[1] والأفكار وتلقيها وتقديمها - هو حق إنساني يُمكّن كل شخص من التمتع بطائفة من حقوق الإنسان الأخرى، ومن بينها الحق في الصحة. [2]

تكتسب حرية التعبير أهمية حيوية خلال أزمات الصحة العامة المعقدة مثل وباء فيروس كوفيد-19؛ لأن التدفق الحرّ للمعلومات الدقيقة المستندة إلى الأدلة والمؤاتية من حيث التوقيت يعزّز الوعي حول المخاطر على الصحة وكيفية منعها والتعامل معها. ويمكن للنقاش والتدقيق العلنيين أن يضمنا مستويات أعلى من الثقة في تدابير الصحة العامة، ويساعدا على التحقق من المعلومات المضللة، ويتيحا التبادل الضروري للمعلومات بغية إيجاد السبل الفعالة لمواجهة الأزمة. وحرية التعبير هي عنصر أساسي في عملية مساءلة الحكومات على سياساتها التي وضعتها في استجابتها للأزمة الصحية.

وبالفعل تُعدّ قدرة كل شخص على المشاركة في نقاش حول الحلول الممكنة والإسهام في الاستجابة عنصراً حاسماً في التغلب على الأزمة نفسها. ولا يشمل الانتصار في المعركة ضد الفيروس الإجراءات التي تتخذها الحكومة فقط، بل أيضاً المقاربات من القاعدة إلى القمة التي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمكّن الناس من ممارسة حرية التعبير والحصول على المعلومات. وكما تقول منظمة الصحة العالمية، فإنه يتعين على الدول "إعلام المجتمعات المحلية وتمكينها والاستماع إليها" حتى تتمكن من التصدي لفيروس كوفيد-19 بنجاح. [3]

بيد أنه في الإطار الراهن لفيروس كوفيد-19 قيدت الحكومات حرية التعبير بدل أن تشجعها.

وما فتئت الحكومات تضع عقبات أمام أنشطة مثل نقل الآراء وتبادلها، وتستخدم الوباء كذريعة لإسكات الأصوات المنتقدة. وكما يوضح الفصل الثاني من هذا التقرير، استخدمت بعض الحكومات التشريعات وغيرها من التدابير – باسم حماية الصحة العامة أو كبح انتشار "الأخبار الكاذبة" و"الحيلولة دون حدوث ذعر" – لفرض قيود على حقوق الإنسان تتجاوز ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي. واستخدمت الحكومات – التي طالما فرضت رقابة صارمة على المعلومات التي يجري تداولها علناً بواسطة تشريعات تقييدية على نحو مفرط – الوباء كذريعة أخرى لتطبيق قوانين كي تفرض رقابة على الانتقادات والمناظرات وتبادل المعلومات وتقمعها. واستخدمت حكومات أخرى الذعر والارتباك المستشريَيْن اللذين ولّدهما الوباء للإسراع في إصدار تشريعات جديدة وغيرها من التدابير الطارئة التي ليست غير متناسبة فحسب، بل غير فعالة أيضاً للتعامل مع قضايا مثل المعلومات الخاطئة والمضللة. وإضافة إلى ذلك قُيّدت قنوات الاتصالات تقييداً انتقائياً، بما في ذلك من خلال فرض رقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنع الوصول إلى الإنترنت، وحجب وسائل الإعلام، أحياناً كوسيلة للسيطرة على جماعات وأصوات بعينها ومعاقبتها، في أوقات حساسة في بعض الأحيان، مثلاً قبل إجراء الانتخابات وخلالها. وهذا ما أضعف النقل المستقل للأخبار الذي يراعي المصلحة العامة، ومُنع الناس من تلقي الأخبار الحيوية حول فيروس كوفيد-19 التي تكتسب أهمية في تمكين الناس من الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة، والتحقق من الشائعات والمعلومات المضللة.

ويتناول الفصل الثالث تحت عنوان استهدفْ شخصاً تُرهّب ألفاً هجمات محددة على أشخاص تجرأوا على الجهر بأصواتهم خلال هذا الوقت الصعب، وينظر في كيفية تقديم الوباء كذريعة أخرى للحكومات

---

1 المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

2 المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

3 منظمة الصحة العالمية، "الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 (https://www.who.int/ar/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---3-august-2020) تم الاطلاع في 19 سبتمبر/أيلول 2021

حول العالم لقمع الأصوات المستقلة والانتقادية، مبديةً عجزها عن تقبُّل الانتقاد والتمحيص والآراء المخالفة. وفي شتى أرجاء العالم، تعرّض الصحفيون، والنشطاء السياسيون، والمهنيون الطبيون، والمبلّغون، والمدافعون عن حقوق الإنسان - الذين عبّروا عن آراء انتقادية لطريقة مواجهة حكومات بلادهم للأزمة - للرقابة، أو المضايقة، أو الهجوم، أو التجريم. وأسهم ذلك في خلق أجواء الخوف والترهيب التي فاقمت الريبة والإحساس بالضعف واسعَيْ الانتشار أصلاً اللذين أثارهما الوباء.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن كل هذه القيود على حرية التعبير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 – بدءاً بالتشريعات وانتهاءً باستهداف الأفراد ووسائل الإعلام – ليست فقط تدابير استثنائية مرتبطة بالوقت لمواجهة أزمة مؤقتة، بل هي جزء من هجوم ضار على حقوق الإنسان والحيز المدني يستمرّ عالمياً على مدى السنوات القليلة الماضية، ويبين هذا التقرير أن الدول تستغل زمناً يشهد أزمة للتضييق أكثر على حقوق الإنسان. وبالفعل، ففي حين نشهد رفع بعض القيود المرتبطة بالوباء، مثلاً على السفر أو التباعد الجسدي، فإن القيود على حرية التعبير تظل قائمة.

وينظر الفصل الرابع بعنوان التضليل يقوّض محاربة فيروس كوفيد-19 في التهديد الخطير الذي يشكله التضليل على الحق في حرية التعبير والحق في الصحة. وقبل وقت طويل من ظهور فيروس كوفيد-19، كان العالم يواجه أصلاً مشكلات خطيرة لها صلة بالتضليل، والدعاية الموجّهة، ونظريات المؤامرة. بيد أن الريبة والارتباك اللذين ولّدهما الوباء أعطيا زخماً جديداً للانتشار السريع للمعلومات الكاذبة والمضللة التي قوّضت الجهود التي بذلتها الحكومات وهيئات الصحة العامة لاحتواء انتشار الفيروس، وتقديم علاج وافٍ. ومع بذل الجهود العالمية لضمان توزيع اللقاحات وتوفيرها للجميع حول العالم فإن تقديم معلومات دقيقة ومستندة إلى الأدلة في الوقت المحدد تعد خطوة حاسمة للتقليل من التردد في تلقي اللقاح الذي تغذيه المعلومات المضللة. [4]

فقد أسهمت هذه المعلومات حول مختلف جوانب الوباء في سلوكيات مثل استهلاك المنتجات الضارة كعلاج شافٍ من فيروس كوفيد-19، أو التردد في أخذ اللقاح، أو رفض التقيد بتوصيات الصحة العامة مثل ارتداء الكمامات.[5] وترى منظمة العفو الدولية أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تجيب عن أسئلة جادة حول ما إذا كانت قد توخت قدراً وافياً من الحرص الواجب لمنع انتشار المعلومات الكاذبة والمضللة. وفي الوقت ذاته عززت الرسائل غير الأخلاقية والتلاعب بالمعلومات انتشار المعلومات المضللة من جانب أولئك الساعين إلى نشر الارتباك من أجل مكاسب شخصية، ومن ضمنهم السياسيون. ويتمثل خطر العيش في عالم تتفشى فيه المعلومات المضللة على نطاق واسع في أنه بات أصعب من أي وقت مضى على الأشخاص تكوين رأي استناداً إلى معلومات غير منقوصة، وتحديد الاختيارات المتعلقة بصحتهم بناء على أفضل الحقائق العلمية المتوفرة.

وتتحمل الدول – تماشياً مع واجباتها تجاه حقوق الإنسان لحماية الحق في الحصول على المعلومات والحق في الصحة – مسؤولية تقديم رد سريع ومناسب على مشكلة المعلومات المضللة في ظل أزمة فيروس كوفيد-19 الحالية. وينتهك حجب حرية الحصول على المعلومات وحرية التعبير حقوق الإنسان، ولا يعالج المشكلة، ويؤدي إلى انعدام الثقة والنأي بالنفس. وبدلاً من ذلك ينبغي على الدول إعداد حملات إعلامية تتعلق بالصحة العامة تصل إلى جميع قطاعات المجتمع. ويجب عليها أن تقدم الدعم لحرية الإعلام والصحافة المعنية بالمصلحة العامة، وأن تستثمر في المعرفة الإعلامية والمعلوماتية والتثقيف الصحي.

وينتهي التقرير بقائمة من التوصيات التي تحث الدول على:

•وقف استخدام الوباء كذريعة لمنع نقل الأخبار والحوار والتمحيص المستقل،

•الرفع العاجل لجميع القيود غير الضرورية على الحق في حرية التعبير وضمان التدفق الحرّ للمعلومات كمقاربة هامة لحماية الحق في الصحة والمساعدة على التعافي الذي يشمل الجميع،

•تقديم معلومات موثوقة ومتاحة وموضوعية وقائمة على الأدلة وذلك بضمان الشفافية، وخلق بيئة تمكينية للصحافة المستقلة المعنية بالمصلحة العامة وللمجتمع المدني المستقل، وإشراك مجتمعات متنوعة.

---

4 في سبتمبر/أيلول 2021، أطلقت منظمة العفو الدولية حملة "العد التنازلي لمهلة مئة يوم: توفير مليارَيْ لقاح لفيروس كوفيد-19 الآن!" لمناشدة الحكومات وشركات المنتجات الصيدلية لمعالجة قضية عدم المساواة في توزيع اللقاحات عالمياً بطريق مجدية لمنح ملايين الأشخاص الإضافيين فرصة تلقي اللقاح بحلول نهاية السنة. الاطلاع أيضاً على تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان جرعة مزدوجة من الإجحاف: شركات الأدوية وأزمة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 – رقم الوثيقة (POL 40/4621/2021)، 22 سبتمبر/أيلول 2021 https://www.amnesty.org/ar/documents/pol40/4621/2021/ar/

5 انظر على سبيل المثال، لومبا، س.، دي فيغويريدو، أ.، بياتيك، س.ج.، وآخرون، "قياس تأثير المعلومات الخاطئة حول اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19على نية الحصول على اللقاح في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة "نيتشور للسلوك البشري" العلمية - Nature Human Behavior ، المجلد 5، 337-348، 5 فبراير/شباط 2021، doi.org/10.1038/s41562-021-01056-1 (باللغة الإنجليزية)؛ جون روزنبيك، كلوديا ر. شنايدر، سارة دريهورست، جون كير، ألكسندرا ل. ج. فريمان، غابرييل ريكيا، آن مارتي فان دير بليز، ساندر فان دير ليندن، "القابلية لتصديق معلومات خاطئة بشأن فيروس كوفيد-19 حول العالم"، مجلة "الجمعية الملكية للعلوم المفتوحة" العلمية - Royal Society Open Science، المجلد 7، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2020، doi.org/10.1098/rsos.201199 ((باللغة الإنجليزية)

وإضافة إلى ذلك تحث منظمة العفو الدولية شركات وسائل التواصل الاجتماعي على تحمل مسؤولياتها واتخاذ تدابير لمعالجة الانتشار واسع النطاق للمعلومات المضللة، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى الشفافية والإشراف على ممارساتها التجارية وسياسات وإجراءات مراقبة المحتوى وتصويبه.

ولا يجوز أن يُصبح تقييد حرية التعبير الواقع الطبيعي الجديد. ويجب رفع القيود على الحق في طلب شتى أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وتقديمها، لأنها ليست غير ضرورية ومفرطة فحسب، بل أيضاً غير مثمرة في التعامل مع الوباء. إن الحلول للمشاكل الضخمة التي خلقها الوباء موجودة، ولإيجادها، من المهمّ تمكين الناس من التمتع الكامل بحرية التعبير.

التوصيات

يترتب على الدول واجب التمسك بحقوق الإنسان وضمان حماية الجميع من تهديد الوباء بدون تمييز، وإتاحة أفضل الفرص الممكنة لهم للتكيف مع آثاره على الصحة والمجتمع والاقتصاد والتعافي منه. وليس الحرمان من الحق في حرية التعبير أو قمعه طريقة مشروعة لتجنب الذعر الاجتماعي أو معالجة التضليل. بل على العكس تعدّ الرقابة والعقاب طريقة غير فعالة للتعامل مع "الوباء المعلوماتي" الراهن الذي نعيشه اليوم لأنها تُخفق في تزويد الرأي العام بالمعلومات التي يحتاجها للتعامل مع المرض وتأثيراته على الحياة اليومية.

ويتعين على شركات وسائل التواصل الاجتماعي تكثيف جهودها لمواجهة تحديات المعلومات المضللة والتقيد بمسؤولياتها في احترام حقوق الإنسان. وإن الطريقة التي تُراكم فيها خدماتها ونوع المعلومات التي تعطيها الأولوية على منصاتها هي نتيجة قرارات واعية لدعم نموذج العمل الخاص بها. ولذا من الضروري أن تتخذ خطوات للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي قد تتسبب به عملياتها أو تُسهم فيه، بما في ذلك عبر الانتقال إلى نموذج عمل يحترم الحقوق.

وفي حين أن أغلبية الدول باشرت إعادة فتح اقتصاداتها ورفع القيود الفعلية التي فرضتها منذ مطلع عام 2020 للتصدي لآثار فيروس كوفيد-19، فإن العالم يخاطر بالعودة إلى زمن تخضع فيه المعلومات للسيطرة الصارمة من جانب أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة. وإذا تخلّف المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات جماعية ومنسقة لضمان رفع القيود المفروضة على حرية تدفق المعلومات وإلغائها على قدم المساواة، فثمة خطر شديد في أن تترسخ هذه القيود في العالم وتصبح جزءاً من الواقع الطبيعي الجديد.

لكن الأزمة العالمية التي خلقها تفشي فيروس كوفيد-19 تقدم أيضاً فرصة للدول والقادة السياسيين لإعادة بناء المجتمعات وتجديد الثقة في الحكومات التي فقدها كثيرون حول العالم. وأمام القادة السياسيين في شتى أنحاء العالم فرصة لكي يثبتوا أنهم قادرون على جمع الناس للمساعدة على بناء مجتمعات تنعم بالعدل والمساواة وتستند إلى احترام حقوق الإنسان.

توصيات إلى الدول:

- ضمان حصول كل شخص بحرية ومن دون عراقيل وبسهولة ويسر على معلومات موثوقة، وموضوعية، ومستندة إلى الأدلة حول وباء فيروس كوفيد-19، والتدابير المتعلقة بالصحة العامة، ومنتجات الصحة المتوفرة كوسيلة لضمان الحق في الصحة والتصدي للمعلومات الكاذبة والمضللة.
- تعزيز الجهود لنشر معلومات جديرة بالثقة ومتاحة ومستندة إلى الأدلة وموثوق بها، بما في ذلك حول التدابير التي يجري اتخاذها لحماية الصحة العامة ومواجهة الوباء.
- رفع كافة القيود غير الضرورية على الحق في حرية التعبير، ومن ضمن ذلك الحق في طلب المعلومات وتلقيها وتقديمها حول فيروس كوفيد-19، والإحجام عن فرض إجراءات الحظر على نشر المعلومات، بما فيها تلك المبنية على مفاهيم غامضة ومبهمة مثل "الأخبار الكاذبة" أو "نشر المعلومات المضللة" أو "بث الذعر"، وإلغاء أو تعديل التشريعات التي تفرضها.
- إلغاء أو تعديل القوانين التي تفرض عقوبات جنائية على أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، ومن ضمنه الحق في تبادل المعلومات والآراء أو توزيعها، ووقف الملاحقات القضائية، والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب ممارستهم لهذا الحق.
- الامتناع عن استهداف المنتقدين أو المصادر الأخرى للمعلومات الجديرة بالثقة بإجراءات قاسية تحد على نحو غير لازم من حقهم في حرية التعبير باسم التصدي لفيروس كوفيد-19، وضمان عدم التقييد غير اللازم لعمل وسائل الإعلام والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسماح لهم بمواصلة عملهم. ولا يجوز معاقبة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو الاقتصاص منهم على نحو آخر بسبب ممارستهم لأنشطتهم المشروعة.
- ضمان الوصول إلى الإنترنت على نحو موثوق به وبلا قيود، والامتناع عن اعتماد تدابير تضعف أو تقوض الوسائل الضرورية لتمكين الناس من حماية خصوصياتهم على الإنترنت.
- تبني أطر وافية – تتماشى مع واجبات الدول تجاه حقوق الإنسان – لمعالجة الآثار الضارة للمعلومات الكاذبة أو المضللة التي يمكن أن تعرّض الحق في الصحة للخطر. وفي هذا الصدد

ينبغي على الدول أن تضمن نشر معلومات موثوقة، ومتاحة، وموضوعية، وقائمة على الأدلة، بما في ذلك للتصدي للمعلومات الزائفة أو المضللة المتعلقة بمنتجات الصحة الخاصة بفيروس كوفيد-19.

- مطالبة شركات التكنولوجيا قانوناً بتوخي الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان لتحديد ومعالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتها العالمية، ومن ضمنها المخاطر والانتهاكات المتصلة بمنظوماتها الخوارزمية أو الناجمة عن نموذج العمل ككل.
- سن وإنفاذ أنظمة رقمية قوية، تشمل حظر الإعلانات القائمة على المراقبة التي تعتمد على التعقب المتطفل ومعالجة البيانات الشخصية؛ والإشراف المستقل على أنظمة غربلة المعلومات الخوارزمية التي تستخدمها المنصات الإلكترونية، وتقتضي أن تكون هذه الأنظمة حكماً خالية من التنميط؛ وتدابير تكفل أن يتمكن الناس عملياً من اختيار بدائل للمنصات الإلكترونية تحترم الحقوق.
- الامتناع عن فرض واجبات على شركات وسائل التواصل الاجتماعي للمراقبة الاستباقية لمحتوى الإنترنت أو أنظمة تبعات الجهة الوسيطة التي تحفز الرقابة المبالغ بها.

توصيات إلى الشركات:

- على شركات التواصل الاجتماعي المشاركة في تيسير وتصويب المحتوى الإلكتروني التمسك بمسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان من خلال المشاركة في توخي الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان، بما في ذلك لمواجهة المخاطر الناجمة عن نموذج العمل الخاص بها، واتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة نشر المعلومات الكاذبة أو المضللة.
- على شركات التواصل الاجتماعي وغيرها من الشركات الإعلامية ضمان درجة أكبر من الشفافية فيما يتعلق بممارسات وسياسات مراقبة المحتوى وتصويبه، فضلاً عن الأنظمة الخوارزمية التي تستند إليها منصاتها. ويجب أن يشمل ذلك تمكين أطراف ثالثة من تفحص عمل المنصات والأنظمة الخوارزمية التي تستند إليها وتقييمها.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أُسكِتت أصواتهم وضُلِّلوا

حرية التعبير في خطر في ظل تفشي وباء فيروس كوفيد-19

تعرّض الحق في حرية التعبير للهجوم عالمياً في سياق وباء فيروس كوفيد-19، ما زاد من الأخطار التي تسببها على أزمة الصحة العامة. وتكتسب حرية التعبير أهمية حيوية لأن التدفق الحرّ للمعلومات الدقيقة المستندة إلى الأدلة والمؤاتية من حيث التوقيت يعزّز الوعي حول المخاطر على الصحة وكيفية منعها والتعامل معها. بيد أن الحكومات ما فتئت تضع العقبات في وجه أنشطة مثل نقل الآراء وتبادلها، واستخدمت الوباء كذريعة لإسكات الأصوات المنتقدة. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن القيود المرتبطة بفيروس كوفيد-19 ليست تدابير مؤقتة فحسب، بل إنها جزء من هجوم ضار متواصل على حقوق الإنسان والحيز المدني.

وإضافة إلى ذلك ساهمت المعلومات المضللة حول الجوانب المختلفة للوباء في سلوكيات مثل التردد في أخذ اللقاحات. وتجعل الوفرة المفرطة للمعلومات الكاذبة والمضللة – التي تيسرها منصات التواصل الاجتماعي – من الصعب أكثر من أي وقت مضى على الأشخاص تكوين آراء مبنية على قدر كامل من المعلومات والإقدام على خيارات تتعلق بصحتهم تستند إلى أفضل الحقائق العلمية المتوفرة.

وينتهي التقرير بقائمة من التوصيات التي تحث الدول على الكف عن استخدام الوباء كذريعة لقمع نقل الأخبار، والحوار، والتمحيص المستقل، وعلى الرفع العاجل لكافة القيود غير الضرورية بوصفه مقاربة هامة لحماية الحق في الصحة والسماح بالتعافي الذي يشمل الجميع. وينبغي على الدول أيضاً تقديم معلومات موثوقة، ومتاحة، وموضوعية، وقائمة على الأدلة، وتمكين الصحافة المستقلة المعنية بالمصلحة العامة، والمجتمع المدني المستقل، وإشراك جماعات متنوعة. وتحث منظمة العفو الدولية شركات وسائل التواصل الاجتماعي على أن تتخذ أيضاً تدابير للتصدي للانتشار واسع النطاق للمعلومات المضللة، بما في ذلك عبر تحسين مستوى الشفافية والإشراف على أعمالها التجارية وممارساتها وسياساتها وإجراءاتها.

إن الحلول للمشكلات الضخمة التي خلقها الوباء موجودة وتمكين الناس من التمتع الكامل بحرية التعبير هو مفتاح إيجادها.

رقم الوثيقة: POL 30/4751/2021
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية